

عجز الموازنة العامة في الجزائر وإشكالية التمويل بالعجز

دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)

Algeria's budget deficit and the problem of deficit financing
(Analytical study for the period 2000-2017)

صيد فاتح¹، قحام وهيبة²

Seid Fateh¹, Wahiba Gaham²

seidfateh@yahoo.fr جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة¹

hibacos@yahoo.fr جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة²

تاريخ الاستلام: 2019/09/05 تاريخ القبول: 2019/12/13 تاريخ النشر: 2019/12/30

10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

الملخص:

تحاول هذه الدراسة البحث في تطور واقع الموازنة العامة في الجزائر، وتحديد طبيعة العجز/ الفائض فيها وذلك للفترة (2000-2017). بالإضافة إلى محاولة استقرار واستشراف سياسة التمويل بالعجز التي لجأت إليها الجزائر كإجراء لتمويل العجز في الموازنة، والحفاظ على السياسة المالية التوسعية. وقد توصلت الدراسة أن عجز الموازنة العامة في الجزائر لا يرتبط بالدورة الاقتصادية فحسب. بل هو أكثر ذا طبيعة هيكلية، وتوصلت الدراسة أيضا ان سياسة التمويل بالعجز التي تتبناها الجزائر قد تكون آثارها مكلفة أكثر اقتصاديا/ اجتماعيا.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز (فائض) الموازنة، السياسة المالية، التمويل بالعجز.

تصنيف JEL: E6, H2, H3, H5,

Abstract :

This study attempts to study the real evolution of the general budget in Algeria, determining the nature of the deficit / surplus on it , for the period (2000-2017). In addition to trying to test and predict the policy of financing deficit that resorted to Algeria as a measure of maintaining the expansionary fiscal policy adopted.

The study found that the budget deficit in Algeria is not only related to the economic cycle. But it is more of a structural nature. The study also found that , Algeria's funding policy deficit may have more costly effects economically / socially.

Key words: The Budget, Budget (Deficit / Surplus), Fiscal Policy, Deficit Financing.

JEL classification codes: E6, H2, H3, H5,

1. مقدمة.

تحتل الموازنة العامة أهمية بالغة بالنسبة لكل الدول، إذ تُعد الأداة الأساسية لتنفيذ خططها كما تعتبر المرآة العاكسة لتوجهاتها الاقتصادية/الاجتماعية/السياسة، هذا الدور جعلها أهم مؤشر اقتصادي يستقطب اهتمام جميع مكونات أفراد المجتمع محليا، كما تُعد الموازنة وحالتها من المؤشرات الاستراتيجية لدي حل المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وخاصة تلك التي تُعني بالشأن الاقتصادي للدول، فهي بذلك من أهم وثائق الدولة علي الإطلاق. تاريخيا تطور دور الموازنة مع اتساع النشاط الاقتصادي للدولة، فانتقلت وظيفتها من الحفاظ علي التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات وذلك حسب الفكر التقليدي، إلى القيام بالتوازن الاقتصادي حسب الفكر الكينيزي، أي الانتقال من الحياد إلى التدخل، وذلك من خلال التوسع أكثر في الإنفاق العام. وهكذا أمام هذا التوجه التوسعي للسياسة المالية أصبحت الإيرادات لا تكفي النفقات، الأمر الذي أدى إلى ظهور إشكالية كبيرة علي صعيد المالية العامة للدول تتمثل في اشكالية عجز الموازنة العامة وكيفية تمويله، وما يثيره هذا العجز وتمويله من قضايا وسجال.

في الجزائر، شهد الاقتصاد الوطني بعد أزمة 1986 ركود اقتصادي حاد، وتبعها خلال عقد التسعينات ظروف سياسية/ وأمنية غير مواتية، كما صاحب تلك الظروف إصلاحات اقتصادية/ هيكلية / مالية / نقدية، ومعمية الصندوق والبنك الدوليين. تلك الأوضاع أثرت بشكل كبير علي دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ومع عودة أسعار البترول إلى الارتفاع بداية الألفية وما رافقها من استقرار سياسي وأمني علي المستوي الداخلي علي الأقل، عادت كذلك الدولة لتلعب دورها المعهود والتاريخي - وخاصة في ظل ضعف القطاع الخاص - ومع تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تعاظم وتنامي معها أهمية الموازنة العامة، ومع تنامي أهمية الموازنة اتجه العجز فيها للتزايد ووصوله إلى مستويات باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة. ومع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأن تمويله.

من هذا المنطلق جاءت إشكالية الدراسة الرئيسية: " ما هي أسباب وطبيعة عجز الموازنة العامة في الجزائر؟"

ويمكن أن تتفرع عن هذه الإشكالية بعض التساؤلات الفرعية:

- ما هو واقع وتطور وضع الموازنة العامة في الجزائر؟

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الجزائر والمخططة للتعاطي مع إشكالية عجز الموازنة؟ وما مدي فعاليتها؟ وما الآثار التي قد تترتب عنها؟

ومن اجل الاجابة عن التساؤلات السابقة يمكن صياغة **الفرضيات** التالية:

- يعتبر عجز الموازنة العامة في الجزائر ذا طبيعة هيكلية.

- نظرا لطبيعة عجز الموازنة العامة في الجزائر فإن الاجراءات التي تتبعها - ولا تزال - قد تكون محدودة الأثر.

وتكمن أهمية الدراسة في كون عجز الموازنة العامة وتمويله أصبح خلال السنوات الأخيرة يثير جدال حُمي بين أهل الاختصاص وغير المختصين من سياسيين وحتى بين العامة. وتفاوتت الآراء حول آثاره وتكاليفه، وكيفية علاجه.

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف علي واقع وتطور طبيعة الإيرادات والنفقات، ورصيد الموازنة. كما تهدف الدراسة إلى مناقشة الاجراءات المتخذة للتعامل مع اشكالية عجز الموازنة وتمويله، ومختلف الآثار التي قد تترتب عن ذلك. وفي الاخير يتم تقديم بعض النتائج والاقتراحات ذات الصلة بالموضوع.

أما بالنسبة لمنهج الدراسة، فسوف يتم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بالإضافة للمنهج التاريخي، وذلك للفترة (2000-2017).

أما خطة الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة اجزاء وخاتمة، حيث يتم التطرق في الجزء الاول وباختصار للتأصيل النظري لعجز الموازنة وطرق تمويله مع التركيز علي سياسة التمويل بالعجز، أما الجزء الثاني فيتم التطرق فيه إلى واقع وتطور طبيعة الموازنة العامة في الجزائر، والجزء الثالث والاخير يتم التطرق فيه لسياسة التمويل بالعجز في الجزائر ومدي ملائمتها، وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج والاقتراحات.

2. عجز الموازنة/ والتمويل بالعجز: لقد أصبحت الموازنة العامة في الوقت الراهن احد العناصر الهامة والمؤثرة في تشكل الحالة التي يكون عليها الاقتصاد، وذلك للإبعاد المختلفة التي تنطوي عليها.

2.1. عجز (فائض) الموازنة: إن إجراءات تغيير الإنفاق الحكومي بشقيه، والضرائب ينشأ عنهما مفهومين هامين بالنسبة للموازنة. وأول مفهوم هو فائض الموازنة (BS) Budget

Surplus، هو فائض إيرادات الدولة - المكونة من الضرائب - علي النفقات الكلية - مشتريات الحكومة من السلع والخدمات والإعانات - . وجبرياً يعبر عنها بالصيغة التالية: $BS=T-(G+R)$. وهناك مقابل ذلك فائض الموازنة السالب - فائض النفقات علي الإيرادات - وهو ما يطلق عليه عجز الموازنة (BD) Budget Deficit، وجبرياً يعبر عنه بالصيغة: $BD=-BS=(G+R)$. والموازنة وخاصة العجز فيها أصبح يشغل أهمية كبيرة فيما يخص السياسات الاقتصادية. ودائماً يوجد تخوف من أن الاقتصاد لا يستطيع أن يستعيد الرواج مع وجود تهديد دائم بالعجز والحجة في ذلك أن اقتراض الحكومة لتمويل العجز يُصعب الوضع للقطاع الخاص في جانب الاقتراض والاستثمار وذلك نتيجة لأثر المزاحمة. (خليل، 1994، ص 330، 331)

كما يجب التمييز بين نوعين من العجز. عجز بسبب آثار الدورة الاقتصادية، وعجز بسبب السياسة المالية الاختيارية أي التغيير في الإنفاق الحكومي والضرائب. والعجز الدوري Deficit Cyclical، يحدث تلقائياً نتيجة للدورات الاقتصادية، فحالات الركود Recessions تؤدي إلي انكماش في الإيرادات وبالتالي ينمو العجز الدوري في هذه الحالة، وعندما يتبعها فترات الاستعادة Recovers والتوسع Expansions فإن الإيرادات الحكومية تنمو وبالتالي فإن العجز الدوري ينكمش. أما العجز الهيكلي Structural Deficit، وهذا العجز يبقى حتى بعد أن يتلاشى أثر الدورة الاقتصادية، وهو أخطر أنواع العجز من حيث الآثار، وطرق علاجه وتمويله. (خليل، 1994، ص 529)

2.2. ماهية التمويل بالعجز / المبررات / والآثار: إن مصادر تمويل عجز الموازنة في الواقع لا تخرج عن المصادر التالية:

أ. المصادر الخارجية: اقتراض الحكومة من الخارج؛
 ب. المصادر المحلية: وتأخذ إحدى الطرق التالية. عن طريق فرض الضرائب أولاً، أو عن طريق الاقتراض من العامة وذلك من خلال بيع السندات لهم ثانياً، أو عن طريق خلق النقود، ويتم ذلك في بعض الدول من خلال بيع الخزانة السندات للبنك المركزي ثالثاً، وهذا النوع الأخير هو الذي يهمننا. ويقصد بالتمويل بالعجز، استحداث عجز في الموازنة العامة، أي إحداث فجوة بين الإيرادات والنفقات، ونظراً لضعف سوق رأس المال في الدول النامية فإن الحكومة تلجأ

عادة للاقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي، من خلال إصدار نقود جديدة، أو خلق مزيد من الائتمان⁽¹⁾. وذلك بهدف تمويل بعض المشروعات الخاصة بالتنمية وتشغيل القوة العاملة المتعطلة، واستغلال الموارد الطبيعية لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي، ونجد أن الإصدار النقدي الجديد يتمثل في مقدار العجز الذي لم يتم تدبيره في الموازنة العامة، أي أن هناك مزيد من القوة الشرائية التي تساهم في خلق مزيد من التضخم داخل المجتمع. (لطفي، بسيوني، مندور، 2002، ص ص، 189، 190). وهناك عدد من المبررات التي يسوقها أنصار

هذا الوسيلة للالتجاء إليها منها:

- يعد طبع النقود وسيلة سهلة لتمويل التنمية الاقتصادية، تسمح بمعالجة ضعف النظم الضريبية والمالية، كونه لا يحتاج إلى جهاز إداري كفاء لتنفيذه كما هو الحال في الضرائب؛
 - كون التمويل التضخمي يشجع الاستثمار الخاص، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المستثمرين، وزيادة الأرباح تشجع علي الزيادة في معدل الإنفاق الاستثماري القائم، وظهور فرص استثمارية جديدة؛
 - يؤدي التمويل التضخمي إلى إعادة توزيع الدخل في صالح أصحاب الدخل المرتفعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الادخار علي حساب الاستهلاك، وبالتالي خلق ادخار عيني إجباري؛
 - كون التمويل التضخمي يعتبر ضروري لتمويل الاستثمار العام.
- وواقع الحال أن المبررات السابقة تنطوي علي عدد من المآخذ منها:
- فبالنسبة للدور الحافز للتضخم علي الاستثمار، فواقع الحال أن أهم ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كاف، إضافة الاختلال وعدم التنسيق بين المشروعات والصناعات القائمة؛
 - أما المبرر الثاني فليس صحيحاً أن إعادة توزيع الدخل لصالح الدخل المرتفعة يترتب عليها دائماً زيادة الادخار، ففي فترات التضخم لا يتوقف الادخار علي الدخل فحسب، بل يؤدي المناخ التضخمي إلي نقص حجم المدخرات. كما أن زيادة الدخل المرتفعة تؤدي في الغالب إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية، هذه الأخيرة يتم استيراد معظمها وهو ما يعني مزيد من التسرب للدخل في شكل واردات وبالتالي اختلال في التوازن الخارجي؛

¹ يمكن وبدلاً من الإصدار الجديد للحواء إلي التوسع في الائتمان المصرفي عن طريق خلق كمية جديدة من نقود الودائع (النقود الكتابية) لحساب الدولة في شكل قروض قصيرة الأجل مقابل أذون خزانة تصدرها الدولة لصالح البنك المركزي أو البنوك التجارية.

- أما بالنسبة للمبرر الأخير. صحيح أن طبع النقود يؤدي إلى تكوين ادخار إجباري لتمويل مشروعات إنتاجية لها اثر مضاعف هام بالنسبة لمعدل النمو، حيث التمويل التضخمي يسمح للحكومة بالحصول علي موارد عينية وتخصيصها للاستخدامات الأكثر فائدة للتنمية الاقتصادية. ولكن لا يجب الإفراط في التفاؤل بالنسبة لهذا المبرر، فهو يرتبط بمدى قبول أو تحمل مختلف شرائح فئات المجتمع التي تعتبر ضحية التضخم نتيجة انخفاض نصيبها من الناتج. أي أنه ينتج أثره في الفترة التي لا تشعر فيها فئات المجتمع بعبء التضخم عليها، أما إذا تنبّهت إلى هذا الأثر وطالبت برفع دخولها لمواجهة الزيادة في تكاليف المعيشة وتوصلت إلى تحقيق مطالبها فإن الإصدار يفقد كل أثر له. (عتلم، السيد، ص ص، 387-390).

- كما يري البعض أن التمويل التضخمي يؤدي إلى الإضرار بالتنمية من خلال رفع تكاليفها، والإضرار بالادخار الاختياري، كما انه لا يشكل وسيلة فعالة لخلق الادخار الإجباري في الدول النامية وذلك لانخفاض إنتاجها الوطني، وهو ما يعني ضعف قدرتها علي تكوين هذا الادخار العيني الإجباري ومن الوسائل المتبعة في هذه الحالة للمحافظة علي أثر الإصدار - والتي لا تنجح كثيرا في البلدان النامية- وسائل الرقابة المتعددة التي تفرض علي الأسعار/ والأجور/ وتخصيص الموارد، ولذلك يجب أن تؤخذ هذه النتائج في الاعتبار عند اللجوء إلي الإصدار النقدي لتمويل التنمية.

وأيا ما كان الأمر فواقع الحال هناك فرق كبير بين التمويل التضخمي في البلدان النامية وسياسة التوسع في الائتمان والإصدار النقدي في البلدان المصنعة خلال فترات الركود. ففي الحالة الأخيرة تنتج هذه الإجراءات أثرها لان الهيكل الإنتاجي يتمتع بمرونة كافية وتوجد عناصر إنتاج (عمل و رأس المال) غير مستخدمة بسبب عدم كفاية الطلب، أما في البلاد النامية فلا توجد هذه القدرات الإنتاجية أصلا ومن العبث أن ننتظر من الإصدار النقدي وحده أن يحل المشاكل المترتبة علي عدم وجود الجهاز الإنتاجي الكافي. وعليه وإذا كان من الضروري اللجوء إلى تلك الوسيلة فيجب أن تكون بشروط أساسية ومنها:

- أن تكون الدولة " النامية"، قد قطعت مرحلة جدية في التنمية الاقتصادية، بحيث يتحقق لها دور من مرونة الجهاز الإنتاجي؛

- يجب أن يخصص الإصدار الجديد لإقامة استثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج سلع الاستهلاك علي ألا تتطلب وقتا طويلاً للبدء في هذا الإنتاج؛

- أن يستخدم الإصدار الجديد بجرعات صغيرة وغير متقاربة (سوينفي، 2002، ص ص، 199، 200).

3.2. عجز الموازنة العامة/ التمويل بالعجز/ والتضخم: إن أهم ما يؤخذ علي سياسة التمويل بالعجز أنها تؤثر علي التضخم. حيث عند قيام الحكومة بتمويل نفقاتها عن طريق طبع نقود - من خلال بيع الخزانة سندات للبنك المركزي- فإن انتقال النقود للعامة سوف يؤثر مباشر علي الأساس النقدي، وبالتالي علي عرض النقود ومنه الطلب الكلي ومن ثم علي معدل التضخم. فالتضخم هنا ينتج فقط عندما ينمو رصيد عرض النقود باستمرار. ولكن واقع الحال أن هذا الاثر - علي التضخم- يحدث فقط في حالة استمرار عجز الموازنة لفترة طويلة، ويتم تمويل هذا العجز في كل مرة بواسطة طبع النقود. فلو أن العجز كان مؤقتاً، واختفي في الفترة التالية فلن يكون هناك حاجة لطبع النقود مرة أخرى - تضخم فوري ولمرة واحدة-. إذا بناءً علي ما سبق فإن العجز في الموازنة يمكن أن يكون مصدراً للتضخم المستمر في حالة : أولاً أن العجز في الموازنة كان مستمراً وليس مؤقتاً، وثانياً يتم تمويل العجز المستمر من خلال طبع النقود.

ولكن التساؤل الذي قد يطرح، إذا كان تمويل العجز المستمر بطبع النقود يؤدي إلى التضخم لماذا يتم اللجوء إلي هذه الطريقة في الدول النامية ، ويمكن الإجابة عن ذلك باختصار:

- عدم قدرة هذه الدول تمويل عجز الموازنة من خلال بيع السندات للعامة بسبب تخلف أسواق رأس المال، وعدم قدرتها علي استيعاب كميات كبيرة من السندات الحكومية التي يمكن أن تباع. وعليه يبقى البديل الوحيد هو طبع النقود.

- أن الدول النامية عندما تعاني من عجز في الموازنة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فإن عرض النقود سينمو عند معدل مرتفع للغاية وسيترتب علي ذلك حدوث التضخم (خليل، 2002، ص ص، 751-760).

وعلي العموم فإن التمويل التضخمي يعد وسيلة غير مأمونة العواقب لتمويل التنمية، ولذلك ينبغي أخذها بحذر شديد.

3. تشخيص طبيعة وتطور الموازنة العامة في الجزائر: يمكن تتبع تطور وضع الموازنة، وبعض مؤشرات المالية العامة للجزائر من خلال الجدولين (1) و (2). كما يمكن التأشير على الملاحظات التالية:

أولاً: شهد رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2008) فائضاً، ولكنه كان متذبذباً، ويرجع ذلك الفائض إلى الارتفاع المستمر في الإيرادات العامة، حيث وكما في الجدول (2) فإن المتوسط السنوي لنسبة تغطية الإيرادات للنفقات خلال تلك الفترة بلغت حوالي 125%، ويعزي ارتفاع الإيرادات العامة كما يتضح من الجدول (1)، أساساً إلى ارتفاع إيرادات المحروقات وما تمثله كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة. بلغت كنسبة خلال الفترة (2000-2008) حوالي 72,4% كمتوسط سنوي. ويتضح ذلك أكثر من خلال نسبة تغطية إيرادات البترول / للنفقات العامة، والتي بلغت خلال تلك الفترة حوالي 91,3% كمتوسط سنوي، وتجاوزت هذه النسبة في بعض السنوات أكثر من 100% كما في 2005 و/2006.

ثانياً: يلاحظ أنه منذ عام 2009 سجلت الموازنة العامة للدولة عجزاً مستمراً، وكانت سنة 2015 الأسوأ، حيث بلغ العجز ما نسبته 15,4% من GDP. ورغم تراجعها سنتي 2016/2017، إلا أنها تبقى مرتفعة جداً وتتجاوز المستويات الدولية. أما عن الأسباب المباشرة، فهي ترجع أساساً إلى تراجع الإيرادات العامة وتحديدًا سنتي 2009/2010، والفترة (2013-2016)، ويعزي تراجع الإيرادات العامة إلى تراجع إيرادات البترول بصفة خاصة وبالمقارنة من خلال نسبة تغطية إيرادات البترول / للنفقات العامة، يلاحظ التراجع الكبير في هذه النسبة من حوالي 68% عام 2011 إلى أدنى مستوى لها سنة 2016 إلى حوالي 24%، وهذه النسبة أصبحت لا تغطي سوي حوالي 38% من النفقات الجارية لتلك السنة.

جدول (1). تطور طبيعة الإيرادات والنفقات خلال الفترة (2000 - 2017)

الوحدة: مليار دينار بالأسعار الجارية

رصيد الموازنة	إجمالي النفقات	النفقات				إجمالي الإيرادات	الإيرادات				البيان السنوي
		نفقات رأسمالية		نفقات جارية			إيرادات المحروقات		إيرادات الخ. المحروقات		
		%	القيمة	%	القيمة		%	القيمة	%	القيمة	
400.0	1178.1	27.3	321.9	72.7	856.2	1578.1	23.1	364.6	76.9	1213.2	2000
184.5	1321.0	39.6	522.4	60.4	798.6	1505.5	34.0	488.5	66.0	1001.4	2001
52.6	1550.6	37.0	575.0	63.0	975.6	1603.2	37.2	595.1	62.8	1007.9	2002
284.2	1690.2	33.6	567.4	66.4	1122.8	1974.4	31.6	624.3	68.4	1350.0	2003

337.9	1891.8	33.9	640.7	66.1	1251.1	2229.7	29.3	652.5	70.4	1570.7	2004
1030.6	2052.0	39.3	806.9	60.7	1245.1	3082.5	23.5	724.1	76.3	2352.7	2005
1186.8	2453.0	41.4	1015.1	58.6	1437.9	3639.8	23.1	840.5	76.9	2799.0	2006
579.3	3108.5	46.2	1434.6	53.8	1673.9	3687.8	23.9	883.1	75.8	2796.8	2007
999.5	4191.0	47.0	1973.3	53.0	2217.7	5190.5	21.2	1101.8	78.8	4088.6	2008
(570.3)	4246.3	45.8	1946.3	54.2	2300.0	3676.0	34.4	1263.3	65.6	2412.7	2009
(74.0)	4466.9	40.5	1807.9	59.5	2659.0	4392.9	33.9	1487.8	66.1	2905.0	2010
(63.5)	5853.6	33.7	1974.4	66.3	3879.2	5790.1	31.3	1810.4	68.7	3979.7	2011
(718.6)	7058.1	32.2	2275.5	67.8	4782.6	6339.3	34.0	2155.0	66.0	4184.3	2012
(66.6)	6024.1	31.4	1892.6	68.6	4131.5	5957.5	38.3	2279.4	61.7	3678.1	2013
(1257.3)	6995.7	35.8	2501.4	64.2	4494.3	5738.4	41.0	2349.9	59.0	3388.4	2014
(2553.2)	7656.3	39.7	3039.3	60.3	4617.0	5103.1	53.5	2729.6	46.5	2373.5	2015
(2341.4)	7383.6	37.8	2792.2	62.2	4591.4	5042.2	64.7	3261.1	35.3	1781.1	2016
(1284.8)	7282.7	35.8	2605.4	64.2	4677.2	5997.9	64.5	3870.9	35.5	2127.0	2017

المصدر. من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر التالية:

- Banque d'Algérie, Rapports Annuels, 2003, 2005, 2008, 2012, 2014, 2015, 2016.
- Banque D'Algérie, Bulletin monétaire et financier 1^{er} semestre 2018, p1

ومن جهة أخرى يلاحظ أن إجمالي النفقات واصلت ارتفاعها باستثناء التذبذب سنتي

2014/2013 مقارنة بسنة 2012، وسنتي 2017/2016 مقارنة بسنة 2015. إن ارتفاع

النفقات كما هو واضح من الجدول (1) كان مدفوعا بصفة أساسية بالارتفاع المستمر في

النفقات الجارية لتبلغ ذروتها عام 2012، علي عكس النفقات الرأسمالية التي شهدت تذبذبات

خلال تلك الفترة ولكن سجلت هي أيضا اعلي مستوى عام 2012. ويرجع الارتفاع القياسي

للنفقات الجارية سنة 2012 إلى ارتفاع نفقات المستخدمين (رواتب، تعويضات ومخلفات

الأجور، علاوات، معاشات حوادث العمل...)، كنتيجة للتحسينات التي تقررت على دخول

بعض الفئات العاملة في القطاع الحكومي، وفي كل القطاعات ومخلفات تلك الأجور مند سنة

2008. (Banque d'Algérie, Rapports Annuels, 2014 , 2016)

ثالثا: يلاحظ من خلال الجدول (1) أن النفقات الرأسمالية/ النفقات العامة شهدت تذبذبات

من فترة إلي أخرى، وقد سجلت أعلي نسب لها خلال الفترة (2006-2010) بأكثر من

40%. ويعكس ذلك الجهد الذي تم بدله من اجل إنعاش النشاط الاقتصادي عبر مختلف

برامج الإنفاق العام بزيادة أسرع في نفقات الاستثمار وبصفة خاصة البني التحتية مقارنة مع

النفقات الجارية (تقرير بنك الجزائر، 2008، ص ص 107-110). ومع تراجع إيرادات

البترول مند مطلع العقد الحالي، وزيادات النفقات الجارية التي صاحبته، يلاحظ أن النفقات الرأسمالية شهدت كنسبة تراجعاً أكثر وخاصة الفترة (2011-2013)، ثم ارتفعت إلي حوالي 39% عام 2015، لتراجع مرة أخرى سني 2016/2017.

وتظهر الأهمية النسبية لطبيعة النفقات / GDP من خلال الجدول (2)، حيث شهدت النفقات الرأسمالية/GDP ارتفاعاً من 12.2% كمتوسط سنوي خلال الفترة (2000-2008)، إلى حوالي 15.2% خلال الفترة (2009-2017)، ولكن تبقي هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالدور الذي يلعبه الإنفاق الاستثماري في زيادة الدخل الوطني من خلال أثر المضاعف وزيادة التراكم في المستقبل. أما النفقات الجارية/GDP فواضح أنها شهدت ارتفاعاً أكبر من حوالي 19.4% خلال الفترة (2000-2008) إلى حوالي 25.6% خلال الفترة (2009-2017)، وهذا يعكس الدور الاجتماعي الواسع للموازنة العامة.

رابعاً: فيما يتعلق بنسبة النفقات العامة / GDP يلاحظ من الجدول (2) أنها تنذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث كانت اعلي نسبياً خلال الفترة (2009-2016) إذ بلغت كمتوسط سنوي حوالي 41%، مقارنة بالفترة (2000-2008) أين بلغت حوالي 31.5% كمتوسط سنوي. وتعكس تلك النسب أهمية ومقدار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فكل زيادة أو خفض في حجمها، أو تغيير في هيكلها تترتب عليه آثار هامة علي الاقتصاد ككل.

جدول (2). بعض مؤشرات المالية العامة للجزائر خلال الفترة (2000 - 2017)

الوحدة: مليار دينار بالأسعار الجارية

نسبة النفقات الرأسمالية والجارية / GDP %		رصيد الموازنة/ GDP		نسبة تغطية الإيرادات للنفقات %	إجمالي النفقات/GDP		إجمالي الإيرادات/GDP		GDP	البيان السنوات
النفقات الرأسمالية	النفقات الجارية	%	الرصيد		%	القيمة	%	القيمة		
7.8	20.8	9.7	400.0	133.9	28.6	1178.1	38.3	1578.1	4123.5	2000
12.3	18.9	4.3	184.5	114.0	31.2	1321.0	35.6	1505.5	4227.1	2001
12.7	21.6	1.2	52.6	103.4	34.3	1550.6	35.4	1603.2	4522.8	2002
10.8	21.4	5.4	284.2	116.8	32.2	1690.2	37.6	1974.4	5252.3	2003
10.4	20.3	5.5	337.9	117.8	30.7	1891.8	36.2	2229.7	6149.1	2004
10.7	16.4	13.6	1030.6	150.2	27.1	2052.0	40.7	3082.5	7562.0	2005
11.9	16.9	13.9	1186.8	148.3	28.8	2453.0	42.8	3639.8	8501.9	2006
15.3	17.9	6.2	579.3	118.5	33.2	3108.5	39.4	3687.8	9352.9	2007

17.8	20.2	9.1	999.5	123.9	38.0	4191.0	47.2	5190.5	11043.7	2008
19.5	23.1	(5.7)	(570.3)	86.6	42.6	4246.3	36.9	3676.0	9968.0	2009
15.0	22.2	(0.6)	(74.0)	98.4	37.2	4466.9	36.6	4392.9	11991.6	2010
13.5	26.6	(0.4)	(63.5)	99.0	40.1	5853.6	39.7	5790.1	14588.5	2011
14.0	29.5	(4.4)	(718.6)	89.9	43.5	7058.1	39.1	6339.3	16208.7	2012
11.4	24.8	(0.4)	(66.6)	98.9	36.2	6024.1	35.8	5957.5	16650.2	2013
14.5	26.1	(7.3)	(1257.3)	82.0	40.6	6995.7	33.3	5738.4	17228.6	2014
18.2	27.6	(15.4)	(2553.2)	66.6	45.8	7656.3	30.5	5103.1	16712.6	2015
15.9	26.2	(13.4)	(2341.4)	68.3	42.1	7383.6	28.8	5042.2	17525.1	2016
14.9	24.3	(6.9)	(1284.8)	82.3	39.2	7282.7	32.2	5997.9	18594.1	2017

المصدر. من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر التالية:

- Banque d'Algérie, Rapports Annuels, 2003, 2005, 2008, 2012, 2014, 2015, 2016.
- Banque D'Algérie, Bulletin monétaire et financier 1^{er} semestre 2018, p17,

خامسا: يلاحظ من الجدول (1) أن الإيرادات العادية شهدت تقلبات تماشيا مع التقلبات في الإيرادات البترولية، فقد سجلت تراجعاً خلال الفترة (2004-2008) - ذروة الإيرادات البترولية -، مقارنة بالسنوات التي قبلها وكانت مساهمتها متواضعة جدا وفي حدود 24% كمتوسط سنوي. ومع تراجع إيرادات البترول منذ 2009 يلاحظ أن الإيرادات العادية ارتفعت أيضا إلى حوالي 34% كمتوسط سنوي خلال الفترة (2009-2014). ومع التراجع الحاد في إيرادات البترول الفترة (2015-2017) يلاحظ أن الإيرادات العادية سجلت اعلي مستوى لها ما بين (53%-64%).

وفيما يخص نسبة الإيرادات/GDP والتي تعكس الطاقة الضريبية، يلاحظ أيضا أنها شهدت تقلبات، تماشيا مع إيرادات البترول، ويمكن الاستدلال علي الطاقة الضريبية الفعلية عند استبعاد الجباية البترولية، حيث تراوحت الإيرادات غير البترولية/GDP، ما بين حوالي (8.9%-10%) خلال الفترة (2000-2008)، وخلال الفترة (2009-2014) ما بين حوالي (12.4% - 13.6%)، ثم ما بين (16% - 20.8%) خلال الفترة (2015-2017)، وتلك النسب تعكس بجلاء ضعف الطاقة الضريبية، وهي خُصيصه بالدول النامية التي تتراوح فيها الطاقة الضريبية (10-20%)، في حين لا تقل تلك النسبة في الدول المتقدمة عن 30% (الحاج، 2007، ص9).

علي العموم واضح من خلال ما تقدم أن التزايد المستمر في النفقات كانت مدفوعة بعدد من العوامل منها:

- التوسع في المشروعات العامة الذي تبنته الجزائر منذ بداية القرن الحالي؛
 - سياسات الدعم / والاعانات التي تبنتها الجزائر. كما دفعت فوائض الإيرادات خلال العقد الماضي واضعي السياسات التوسع في الإنفاق سوء في أوجه ضرورية أو غير ضرورية (تجسيدا لدولة الرفاه)، وكل هذا ترتب عليه ظاهرة تبذير الإنفاق وعدم الرشاد؛
 - وتشغل النفقات العسكرية في الجزائر بندا هاما - كلما يتم التطرق إليه- في التزايد المطرد للنفقات العامة . كما يلعب البعد السياسي/ الحزبي أيضا دورا في تزايد النفقات العامة، فالنظام الحزبي يدفع واضعي السياسات - الذين يكونون في الغالب منتمين إلى الأحزاب الحاكمة - إلى التوسع في المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين، وإلى الإكثار من تعيين الموظفين إرضاء لأنصاره، مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة.

أما بالنسبة للإيرادات. فإن الخلل يرجع لعدد من الأسباب منها:

- طبيعة الهيكل الاقتصادي، والذي يسيطر عليه قطاع البترول إنتاجا وتصديرا. وعليه فمع تدهور هذا القطاع تتدهور معه موارد الدولة المالية؛
 - ضعف الطاقة الضريبية خارج الجباية البترولية، واتساع نطاق التهرب والتجنب الضريبي؛
 - اتساع نطاق السوق الموازية، والتي يحقق المشتغلون بها دخول عالية جدا لا تخضع للضرائب.
 من خلال العرض السابق لواقع وتطور وطبيعة الموازنة العامة في الجزائر واضح أن عجز الموازنة وتطوره يرجع إلى التباين الحاصل بين نمو النفقات من جهة، وتباطؤ نمو الإيرادات أو تراجعها من جهة ثانية.

4. التمويل بالعجز في الجزائر: في خضم السجال بين فكري التقشف وتثبيط الإنفاق وبالتالي البحث في طرق علاج العجز في الموازنة، أو استمرار التوسع في الإنفاق مع ترشيده وبالتالي البحث في كيفية تمويل العجز. يبدو أن الحكومة اختارت التوسع مع " التمويل بالعجز" لتغطية الفجوة الناجمة عن الانخفاض الكبير في أسعار/ وعوائد البترول، وإذا كان خيار طريقة التمويل قد حسم بالتمويل بالعجز، فإن خيار واضعي السياسات بشأن أدوات تغطية العجز يبدو أنها لم تحسم بعد.

لجوء الجزائر إلى هذه السياسة المتطرفة لتمويل الاقتصاد جاء في ظروف خاصة تمثلت أساسا في تراجع أسعار البترول/ الجباية البترولية/ الإيرادات العامة منذ سنة 2014، وفي نفس الاتجاه تواصل ارتفاع الإنفاق العام، صاحب تلك الظروف صعوبات واستحالة/ أو امتناع وفشل اللجوء إلي مصادر التمويل البديلة- الاقتراض الخارجي أو بيع السندات للعامة- تلك الاوضاع أثرت كثيرا علي المالية العامة للدولة. وأدت إلى التآكل السريع للوفرات النقدية الكبيرة المتراكمة في الميزانية سابقا، امتدت الآثار إلى تعليق العديد من المشاريع الحكومية قيد الانجاز.

وهكذا في ظل تلك الظروف، وكأحد الحلول ضد تدهور السيولة المصرفية وصعوبات تمويل الاقتصاد، سار واضعي السياسات نحو استخدام ما يسمى التمويل غير التقليدي (طباعة النقود)،.. ورغم الملاحظات / والتعليقات التي قدمها بنك الجزائر حول اختلاف الظروف والواقع الاقتصادي للجزائر مقارنة بالدول التي طبقت هذه السياسة بعد ازمة الركود لعام 2008. أدخلت المادة 45 مكرر في الأمر المتعلق بالنقد والقرض، في عام 2017، لتقديم التمويل النقدي للخزينة من قبل بنك الجزائر. وفي هذا السياق تدخل بنك الجزائر لتطبيق الأمر المتعلق بالنقد والقرض، بصيغته المعدلة من خلال إدخال المادة 45 مكرر.

ينص جوهر المادة 45 مكرر" يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة علي وجه الخصوص في: * تغطية احتياجات تمويل الخزينة،* تمويل الدين العمومي الداخلي،* تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. حسب هذه المادة فإن هذه الآلية ينتظر أن تفضي في نهاية الفترة الزمنية المذكورة اعلاه إلى. اعادة توازنات خزينة الدولة، وتوازن ميزان المدفوعات. كما أن هذه الآلية تُنفذ لمرافقة تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية. أما متابعة تنفيذ هذا الحكم فهو يحدد بألية من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم" (الجريدة الرسمية، 2017، ص4).

1.4. حجم النقود المعبأة في اطار التمويل بالعجز: حسب آخر إحصاءات بنك الجزائر

ومنذ منتصف نوفمبر 2017 وحتى نهاية يناير 2019، تم تعبئة مبلغ 6556.2 مليار دينار من قبل الخزانة من بنك الجزائر، كجزء من تنفيذ التمويل غير التقليدي. على هذا المبلغ غير المسدد - تم استخدام مبلغ 2470 مليار دينار لتمويل عجز الخزانة في عامي 2017 و 2018 وجزئياً لعام 2019؛

- ساهم بمبلغ 1813 مليار دينار في سداد الدين العام فيما يتعلق بالشركات الوطنية ،
Sonatrach و Sonelgaz ، وكذلك تمويل سداد السند من أجل النمو ؛
- مبلغ 500 مليار دينار، مخصص للصندوق الوطني للمعاشات (CNR) لإعادة تمويل ديونها فيما يتعلق CNAS ؛
- مبلغ 1773.2 مليار دينار ، مخصص لصندوق الاستثمار الوطني لعمليات تمويل برنامج AADL وعجز CNR، وهيكله المشاريع.
- أما من حيث الاستخدام ، من إجمالي مبلغ 6556.2 مليار دينار:
- يوجد رصيد بقيمة 945.1 مليار دينار في حساب الخزينة لدى بنك الجزائر ، وبالتالي لم يتم ضخه في الاقتصاد؛
- يتم إيداع مبلغ 656.7 مليار دينار في حساب FNI لدى الخزينة في منظور استخدامها، وفقاً للاحتياجات المؤكدة؛
- مبلغ 1830 مليار دينار، يخضع للتقييم من قبل بنك الجزائر، من خلال أدواته المختلفة.
- "وعليه في المجموع، من إجمالي المبلغ المعبأ حتى بداية 2019 من 6556.2 مليار دينار، تم ضخ فقط مبلغ 3114.4 مليار دينار في الاقتصاد".

(Banque d'Algérie, Point de situation sur le financement non conventionnel, 2019, pp, 1-4)

وواضح من خلال هذه الاحصاءات، وحسب نص المادة 45 مكرر، بالإضافة إلى الملاحظات/ والتعليقات التي قدمها بنك الجزائر قبل الخوض في هذه الآلية⁽¹⁾. أن هذه السياسة كانت اصلاً فاقدة للمركزات والمبررات الاقتصادية/ والموضوعية سواء من حيث الواقع الاقتصادي وتطور مؤشرات، أو من حيث المبررات التي سوقها واضعي السياسات قبل الخوض في تلك الآلية. وبالرجوع إلى وضع وتطور الموازنة العامة، واتجاهات بعض المؤشرات الاقتصادية في أول سنتين من تطبيق سياسة طبع النقود، كلها تؤشر بضعف وعدم فعالية هذا الإجراء- صحيح أن الأثر النهائي لم يتضح بعد إلا بمرور ثلاث سنوات علي الأقل، وذلك حتى تنتقل الآثار بصفة شبه كلية من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي وتوفر شوط معينة- " كما يجب

¹ للمزيد حول الملاحظات/ والتعليقات التي قدمها بنك الجزائر للحكومة ولجنة الخبراء حول حدود هذه الآلية وظروف السياسة النقدية للجزائر مقارنة بالدول المستدل بها في المذكرة (الولايات المتحدة، اربا، واليابان) . ينظر:

- Banque d'Algérie, Point de situation sur le financement non conventionnel, 2019, pp, 1-4.

التذكير أن هذه السياسة قد اعلن مند منتصف 2019 عن توقفها، في حين لم يتم الغاء المادة 45 مكرر في الجريدة الرسمية بعد، وعليه لا يمكن الحكم فعليا بعد علي توقفها". ولكن يمكن تثبيت الآتي حول مبررات هذه السياسة:

أولا. إن المبرر الذي قدمه واضعي السياسات بكون أن حجم النقود المطبوعة تبقي دين علي الحكومة تلتزم مستقبلا بدفعه، وهو ما يدفعها إلي الإسراع في تنويع مصادر دخل الموازنة، وذلك من خلال تنويع الاقتصاد/ والصادرات، يبدو مبرر ضعيفا جدا حيث:

- صحيح أن تنويع الاقتصاد هو السبيل لتنويع وزيادة الإيرادات غير البترولية، وهو إجراء مطلوب ليس لعلاج مشكلة الموازنة العامة فقط، بل لعلاج الاختلال في الاقتصاد ككل. ولكن الملاحظ بالنسبة للجزائر هو عدم تقلص واضعي السياسات لخطة واستراتيجية- تنمية محددة الأهداف والأبعاد لتنوع النشاط الاقتصادي خلال المستقبل المنظور. كما أن نتائج الجهود التي بُدلت من أجل تنويع طبيعة الهيكل القطاعي للنتائج/ والصادرات كما يوضحه الجدول (3) طيلة الفترة (2000-2017) بالرغم من حجم الانفاق الذي خصص لذلك، إلا أنها لم تعطي نتائج تذكر، فكيف يمكن أن تحققة - حسب واضعي السياسات- حجم الأموال المطبوعة خلال الفترة (2017-2022)؟!.

وكما هو واضح من الجدول، فإن تطور المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي لا تزال تتسم بارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات وقطاعات الإنتاج الأولي - الصناعات الاستخراجية وتحديد البترول-، وذلك بالمقارنة مع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي الأخرى والزراعة. وبالنسبة لتنويع الصادرات، فواضح من خلال تطور الصادرات خارج البترول/ إلى الصادرات السلعية. أن النسب تخالف حجة امكانية تنويع الصادرات، وواقع الحال أن تنويع هذه الأخيرة - الصادرات - يرتبط أصلا بتنويع الهيكل القطاعي للناتج وتلبية الطلب المحلي من مختلف السلع والخدمات التي يتم استيرادها ، وبعدها التوجه إلى التصدير .

- كذلك من المؤشرات التي تُضعف حجة التنويع / وامكانية التنويع- بدون استراتيجية واضحة الأهداف- كما هو واضح معدلات النمو الحقيقية للناتج والتي تترجم مدى مرونة جهاز الإنتاج، وتعكس قوي العرض الحقيقي- مقارنة بمعدلات النمو الاسمي، وتلك المعدلات تعتبر متواضعة جدا خلال الفترة (2000-2008)، ومتراجعة خلال الفترة (2009-2017). هذا

في الوقت الذي كان يفترض نظرياً / وعملياً أن تعطي سياسات التوسع في الإنفاق نتائج تنعكس في نمو الناتج الحقيقي وفق ما تقرره النظرية الاقتصادية من خلال نظرية المضاعف.

ثانياً: قتل واضعي السياسات كثيراً من اثر الإصدار النقدي علي التضخم، والحجة أن النقود المطبوعة توجه للاستثمار الحقيقي وليس إلي دفع الأجور باعتبار العجز هو في نفقات الاستثمار وليس النفقات الجارية، وكما اتضح من الجدول (1) السابق ، وبيانات بنك الجزائر، أن هذه الحجة أيضاً مضللة وضعيفة جدا حيث:

- اتضح من الجدول (1) أن نسبة نفقات الرأسمالية/ النفقات الإجمالية، شهدت تراجعاً سنة 2017 - أول سنة يتم طبع النقود- مقارنة بسنتي 2016/2015 كنسبة وكقيمة، وذلك مقارنة بالنفقات الجارية التي شهدت ارتفاعاً خلال نفس السنوات.

جدول (3). بعض المؤشرات الاقتصادية/ النقدية والمالية في الجزائر خلال بعض السنوات المتقطعة للفترة (2000-2018)

تطور المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي / الوحدة نسبة مئوية %							
البيان	السنوات	2000	2005	2009	2014	2017	2018
المحروقات		39.4	44.3	31.2	27	19.2	21.5
الزراعة		8.4	7.7	9.3	10.3	12.3	12.3
الصناعة خارج المحروقات		7.2	5.6	5.7	4.9	5.5	5.6
البناء والأشغال . ع + الخدمات البترولية		8.2	7.5	11	10.4	11.7	12.0
الخدمات		36.8	34.9	42.8	47.4	51.3	48.6
إجمالي GDP		100	100	100	100	100	100
المساهمة النسبية لطبيعة الصادرات السلعية / الوحدة نسبة مئوية %							
صادرات البترول		97.3	98.4	98.3	97.2	94.5	93.2
صادرات خارج البترول		2.7	1.6	1.7	2.8	5.5	6.8
إجمالي الصادرات السلعية		100	100	100	100	100	100
تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار / (بالدينار)							
بالنسبة للدولار		75.3165	73.3627	72.6460	80.5606	110.9610	116.6169
بالنسبة لليورو		69.4307	91.3014	101.2990	106.9064	125.3231	137.6864
متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي / ومعدل التضخم / مؤشر الاستقرار النقدي (الوحدة نسبة مئوية %)							
البيان	الفترة	2008-2000		2017-2009			
متوسط معدل نمو GDP الحقيقي		4.15		2.5			
متوسط معدل نمو GDP الاسمي		14.8		6.5			
معدل التضخم		2.67		5.21			
مؤشر الاستقرار النقدي		4.7		3.6			
متوسط عرض النقود M ₂ (مليار دينار)		3986.8		10079.7			

المصدر. من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر التالية:

- Banque d'Algérie, Rapports Annuels, 2003, 2005, 2008, 2012, 2014, 2015, 2016.

- Banque D'Algérie, Bulletin monétaire et financier 1^{er} semestre 2018,
 - Banque d'Algérie, Bulletins statistiques trimestriels, N°1, 2007, N°27, 2014 ,
 N°42, 2018.
 - ONS, LES COMPTES économiques en volume de (2000 a 2015) , N751, et en
 volume de (2015 a 2017) , N825
 -ONS, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS-2éme trimestre 2018 ,
 N828.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019.

- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام نتائج 2002، (2014-2016)، نشرة رقم 33، 2004 ،
 نشرة رقم 47، 2017.

- كذلك من خلال نص المادة 45 مكرر والتي توضح اوجه تخصيص تلك الاموال، ومن خلال
 ارقام بنك الجزائر حول الاموال المعبأة فإن الجزء المهم من تلك النقود يستخدم لتمويل الدين
 العمومي الداخلي وليس للاستثمار، وعلي وجه الخصوص سندات الخزينة الصادرة مقابل شراء
 الدين البنكي لسونلغاز وسوناطراك، وتكمن المفارقة اكثر أن هذا الدين ليس نظير التوسع في
 الاستثمار المنتج، وانما كتعويض عن الفارق ما بين سعر الوقود والكهرباء والمياه المحلاة التي
 تتمتع بالدعم - هذا الاخير الذي يثقل عجز الموازنة- . وكذلك الحال بالنسبة لمخصصات

الصندوق الوطني للمعاشات (CNR) لإعادة تمويل ديونه اتجاه CNAS

واقوع الحال كان يفترض ان علاج هذه الاشكالية-ديون المؤسسات العمومية-
 يكون من خلال اصلاح ومراجعة نظام الدعم/ ولاسيما الطاقة، وايضا اصلاح نظام التقاعد،
 وليس تغطية عجز وشراء ديونها.

- من جانب آخر كما هو معروف تؤدي منافسة الحكومة للقطاع الخاص للحصول علي
 التمويل المتاح من الجهاز المصرفي بغرض الاستثمار العام إلى ما يعرف بأثر المزاحمة، وذلك من
 خلال رفع أسعار الفائدة، وهو ما يؤثر علي النمو الاقتصادي.

- أما بالنسبة للأثر علي مؤشر التضخم في حد ذاته، فواقع الحال أن التمويل بالعجز سوف
 يغذي التضخم، وهناك عدد من المؤشرات تؤيد هذا التوجه:

*كما هو واضح أن متوسط معدل التضخم السنوي شهد ارتفاعا خلال العقد الراهن، حيث
 ارتفع من حوالي 2.67% خلال الفترة (2000-2008) إلى حوالي 5.21% كمتوسط سنوي
 خلال الفترة (2009-2017).

* اتضح أن عجز الموازنة مستمر واصبح ذا اتجاه طويل الأجل. كما أن هذا العجز - نظراً لضيق افق تمويله بالمصادر البديلة - سوف يتم تمويله مرة أخرى من خلال طبع النقود؛
* كون الجهاز الإنتاجي غير مرن كفاية ليستجيب لزيادة الطلب الكبير المدفوع بزيادة العرض النقدي، كما اتضح من معدلات النمو الحقيقية.

* مؤشر الاستقرار النقدي - صحيح أن هذا المؤشر - تراجع خلال الفترة (2009-2017) مقارنة بالفترة السابقة (2000-2008)، ولكنه لا يزال أكبر من الواحد الصحيح، مما يعكس استمرار السياسة النقدية التوسعية التي تعمل على زيادة الضغوط التضخمية.

* حجم النقود المعبأ والتي لا تزال لم تضخ في الاقتصاد بعد، فكما اتضح سابقاً حتى بداية 2019 من 6556.2 مليار دينار، تم ضخ فقط مبلغ 3114.4 مليار دينار، أي حوالي 52.5% لم تضخ بعد.

ثالثاً: بالإضافة للأثر علي التضخم، فإن زيادة عرض النقود الناتج عن الإصدار النقدي سوف يُرتب آثار أخرى ذات العلاقة منها:

- إضعاف مصداقية وفعالية السياسة النقدية، وذلك من خلال تشويه مؤشرات أهدافها الوسيطة - معدلات الفائدة وسعر صرف الدينار، الاجماليات النقدية M_2 -، وبالتالي تصبح السياسة النقدية ضعيفة التأثير في الاقتصاد، ولا تحقق الهدف المنشود والمتمثل أساساً في تحقيق استقرار الأسعار والعملة. وبالنسبة لهذه الأخيرة واضح من خلال الجدول (3)، كيف شهد الدينار تدهوراً أمام اليورو و الدولار أساساً في السوق الرسمي. وقد كان التدهور أكثر سوءاً خلال السنوات الأخيرة، فكما هو واضح فإن الانخفاض ما بين 2014/2018 كان بحوالي 44.7% بالنسبة للدولار، وحوالي 28.8% بالنسبة لليورو. وبالنسبة لعرض النقود يلاحظ أنه شهد ارتفاعاً بحوالي 152% بين الفترتين (2000-2008) / (2009-2017).

- إن ما يزيد الأمر تعقيداً هو عدم وضع ضوابط وسقوف علي حجم الإصدار النقدي، بل إن هذا الأخير - الإصدار النقدي - يتوقف علي مقدار العجز. وهذا الوضع سوف يكرس عدم الشفافية/ والمراقبة في الموازنة العامة جراء تمويل جانب كبير من هذا العجز من خارج الموازنة. كما أن استقلالية البنك المركزي تصبح علي المحك كون السيطرة عليه تكون محلاً للإغراء بالنسبة لواقعي السياسات، وذلك عند اللجوء إلى التمويل السهل أما المضار فقد لا تتضح في الأجل القصير، ولكن في الأجل الطويل تتراكم ويمكن أن تهوي بالاقتصاد.

رابعا: قدم واضعي السياسات تبرير آخر لنجاح هذه السياسة، وهو التحكم في النفقات العامة كأفضل وسيلة للتحكم في التمويل بالعجز، إضافة إلى ضرورة توجيه الإنفاق إلى المشاريع ذات المردودية العالية. ولكن واقع الحال أن هذا الاقتراح يتناقض مع الواقع العملي/ وما تقرره نظرية النفقات العامة. فظاهرة تزايد النفقات العامة هي ظاهرة متعددة الأبعاد اقتصاديا/ اجتماعيا/ امنيا وسياسيا، ولا يمكن عمليا كبح تزايد الإنفاق. كما أن التضخم المتولد جراء سياسة الإصدار النقدي تؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للإيرادات/ والإنفاق، وبالتالي تنخفض معها الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، وهذا الوضع يؤدي إلى زيادة تدهور العجز في الموازنة، والذي سوف يتم تمويله مرة ثانية بالإصدار النقدي وهكذا هلم جرا تبقى الحكومة في حلقة مفرغة وما لهذه الحلقة من آثار مضاعفة علي جميع المستويات.

أما بالنسبة لحجة توجيه الإنفاق إلى المشاريع ذات المردودية العالية، فهي كذلك ضعيفة، فكما هو معروف فإن معظم النفقات الرأسمالية الحكومية هي ليست لبناء أو تمويل الوحدات الاقتصادية الإنتاجية للقطاع العام مثل المصانع، بقدر ما هي موجهة أساسا لقطاعات البناء والسكن، الطرقات والجسور والموانئ والمطارات، المستشفيات، المدارس والجامعات، السدود ومحطات توليد الطاقة.. وغيرها. صحيح أن هذه البني التحتية ضرورية وهي القاعدة لنجاح المشروعات الأخرى، ولكن تلك الاستثمارات كما هو معروف نظريا/ وعمليا ليس الهدف منها بالدرجة الأولى تحقيق المردودية، وإنما خدمة الصالح العام، كما تؤدي مثل تلك المشاريع والاستثمارات إلى زيادة الأعباء علي الدولة، من خلال الصيانة والإدارة وتوظيف يد العاملة لتسييرها.....

3.4. بعض الاجراءات التي اتخذها بنك الجزائر للتقليل من آثار هذه السياسة: في مواجهة السياق الجديد " للتمويل غير التقليدي"، اضطر بنك الجزائر إلى تكييف سياسته النقدية للتخفيف من الآثار التضخمية المحتملة لهذا التمويل منها:

- في 8 يناير 2018، بدأت عمليات استرداد السيولة. هذه المعاملات في شكل ودائع لأجل سبعة (7) أيام. بالإضافة إلى ذلك، في 15 جانفي 2018، في بداية أول فترة صيانة للاحتياطي الإلزامي، قام بنك الجزائر بزيادة سعره من 4% إلى 8%.

- قامت لجنة عمليات السياسة النقدية ، بناءا علي بيانات محدّثة عن سوق النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي ، اتخاذ تدابير جديدة في 2018/05/22 ، وهي:

* زيادة في معدل متطلبات الاحتياطي من 8% إلى 10%.

*"إيواء" جزئي للسيولة، من خلال العمل الثنائي.

-قامت لجنة عمليات السياسة النقدية، في اجتماعها يوم الخميس 14 فبراير 2019 ، زيادة معدل الاحتياطي الإلزامي إلى 12%، المطبق، من 15 فبراير 2019.

(Banque d'Algérie, Point de situation sur le financement non conventionnel, 2019, pp, 8-10).

ويبقى التحدي الرئيسي للبنك المركزي في مواصلة ضمان استقرار الأسعار في بيئة فائض كبير ومستمر للسيولة.

5. خاتمة

من خلال العرض السابق لواقع تطور/ وطبيعة الموازنة العامة، اتضح أن المالية العامة للجزائر تعاني ضعف كبير ناجم عن الطبيعة الهيكلية للإيرادات والنفقات، ذلك الوضع أنعكس بشكل جلي في العجز المستمر للموازنة منذ سنة 2009. وعلي العموم يمكن التأشير علي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

أولاً: أتضح أن طبيعة العجز في الموازنة هو دو طبيعة هيكلية، وليس له علاقة بالدورة الاقتصادية. وتلك العجزات في الواقع ناتجة عن تداخل الأسباب التالية :

- انخفاض الجباية البترولية/ وما تمثله ضمن الإيرادات العامة. يقابله ضعف الضريبة العادية.

- الارتفاع الواسع للنفقات العامة وضعف مردوديتها.

ثانياً: سياسات التوسع في الانفاق العام التي تم الخوض فيها مند مطلع القرن الحالي لم تعطي النتائج المرجوة لا علي مستوي التنوع الهيكلي في الناتج والصادات، ولا علي معدلات النمو.

ثالثاً: اتضح أن مخرجات العجز في الموازنة باتت تتضح من سنة إلى أخرى، وبصفة خاصة في شكل ضغوط تضخمية/ تدهور قيمة الدينار. وما لتلك الآثار علي مستوي معيشة الافراد.

رابعاً- اتضح أن سياسة التمويل بالعجز تؤدي إلي خلق قوة شرائية جديدة، وفي حالة لم ترافقها مرونة في الجهاز الإنتاجي وفي السياسة الضريبية لمواكبة التطور في النفقات العامة فإن هذه السياسة تكون آثارها مكلفة للغاية. كما اتضح أن هذا الإجراء يضر أكثر بمصدقية

وأهداف السياسة النقدية، ويكسر عدم الشفافية في الموازنة. وعليه فإن هذه السياسة ومبرراتها المقدمة من قبل واضعي السياسات بالنسبة للجزائر هي سياسة مكلفة أكثر وعلي جميع الصعد.

قائمة المراجع باللغة العربية

- باهر عتلم، سامي السيد(غير موضح تاريخ النشر)، المالية العامة أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر.
- علي لطفي، محمد بسيوني، احمد مندور (2002)، محاضرات في التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر.
- عبد القادر عبد الهادي سويقي (2001)، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة اسبوط، مصر.
- سامي خليل(2002)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر.
- سامي خليل (1994)، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الاهرام، الكويت.
- حسن الحاج (2007)، عجز الموازنة المشكلات والحلول، المعهد العربي للتخطيط، العدد 63، الكويت.
- هبة عبد المعتم (2019)، رقمنة المالية العامة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية .
- الديوان الوطني للإحصاء (2017)، الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2016، رقم 47.
- الديوان الوطني للإحصاء (2004)، الجزائر بالأرقام نتائج 2002، رقم 33.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

- Banque d'Algérie,(2019), Point de situation sur le financement non conventionnel.
- Banque d'Algérie,(2003), Rapport Annuel, Annexe Tableaux Statistiques.
- Banque d'Algérie,(2005), Rapport Annuel.
- Banque d'Algérie,(2008), Rapport Annuel.
- Banque d'Algérie,(2012), Rapport Annuel
- Banque d'Algérie,(2014), Rapport Annuel.
- Banque d'Algérie,(2015), Rapport Annuel.
- Banque d'Algérie,(2016), Rapport Annuel.
- Banque d'Algérie (2007), Bulletin statistique trimestriel, N°1.
- Banque d'Algérie(2014), Bulletin statistique trimestriel, N°27.
- Banque d'Algérie(2018), Bulletin statistique trimestriel, N°42.
- Banque d'Algérie(2018), Bulletin monétaire et financier, 1^{er} semestre.
- ONS (2016) .Les Comptes économiques en volume de 2000 a 2015 , N7512.
- ONS, (2018), Les Comptes économiques en volume de 2015 a 2017 , N825.
- ONS,(2018),Les Comptes Nationaux Trimestriels-2éme trimestre , N828.